اقتصاد

استنزاف احتياطيات ليبيا الأجنبية

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

أظهرت بيانات حديثة لمصرف ليبيا المركزي أن عمليات السحب على النقد الأجنبي زادت خلال سبعة أشهر من العام الحالي إلى 14 مليار دولار، بما يفوق مصروفات النقد الأجنبي خلال العام الماضي كاملاً والمقدرة بنحو 13,5 مليار دولار. ويأتي ذلك وسط تحذيرات محللين اقتصاديين من استنزاف الاحتياطيات نظير الطلب المتزايد على النقد الأجنبي.

وأوضحت البيانات بأن معدل الصرف من النقد الأجنبي بلغ أكثر من ملياري دولار شهريا، بزيادة الضعف مقارنة بالصرف الشهري خلال العام الماضي. وأظهرت بيانات حديثه لديوان المحاسبة الحكومي في العاصمة الليبية طرابلس أن احتياطيات البلاد من النقد الأجنبي انخفضت إلى 38,37 مليار دولار بنهاية عام 2020، مقارنة بـ44,9 مليار دولار عام 2019. وكانت احتياطيات ليبيا نهاية عام 2010 باستثناء الذهب تبلغ نحو 134 مليار دولار.

وقال المحلل المالي، إدريس الشريف، لـ«العربي الجديد» إن هناك طلباً غير طبيعي على النقد الأجنبي، فالكل يريد الحصول على دولار، كملاذ آمن لمدخراتهم، مطالبا بضرورة الوقوف عند هذه النقطة من قبل صناع السياسة النقدية. وأضاف الشريف أن المواطن يقوم بشراء الدولار وتخزينه، لعدة أسباب من ضمنها انخفاض القوة الشرائية للدينار، وأن ليبيا تستورد 85% من احتياجاتها.

ويستمر مشهد اصطفاف المواطنين في طوابير طويلة أمام المصارف التجارية لغرض الحصول على النقد الأجنبي عبر البطاقات الائتمانية بسعر الصرف الجديد 4,48 دنانير للدولار.

ومن أمام مصرف الأمان بشارع عمر المختار، في العاصمة طرابلس يقول المواطن سالم البكوش، لـ«العربي الجديد» إنه قدم من مدينة نالوت التي تبعد 175 كيلومترا شمال غربي طرابلس لغرض الحصول على البطاقة الائتمانية بـ10 آلاف دولار سنويا.

وفسر سبب الحصول على النقد الأجنبي بأنه لغرض التخزين. وقال: أوضاع العملة الليبية لا تطمئن، والدينار فقد الكثير من قدرته الشرائية.

وأكد أستاذ الاقتصاد بجامعة مصراتة، عبد الحميد الفضيل، لـ«العربي الجديد» أن هناك عجزا في ميزان المدفوعات خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري بقيمة 1,5 مليار دولار، على الرغم من تخفيض قيمة العملة مطلع العام الحالي، وقال إن التوسع في مصروفات النقد الأجنبي سيؤثر بشكل كبير عن وضع البلاد الاقتصادي واستمرار نزيف احتياطيات البلاد الأجنبية.

ويبلغ سعر صرف الدولار في السوق الموازي نحو 5,6 دنانير، وتحتاج ليبيا سنويا إلى 20 مليار دولار لتغطية الإنفاق العام، وفق بيانات رسمية.

ومن جانبه، قال مدير مركز أويا للدراسات الاقتصادية، أحمد أبولسين، في تصريحات لـ«العربي الجديد» إن الصادرات النفطية هي المصدر الوحيد للنقد الأجنبي في ليبيا، إذ لا توجد أي صادرات سلعية أو خدمية أخرى مولدة للنقد الأجنبي، كما لا توجد أي تحويلات من مصادر أخرى كالعمالة في الخارج. وأضاف: المصرف المركزي المالك والعارض الوحيد للنقد الأجنبي في الاقتصاد، أو بمعنى أدق المسؤول الوحيد عن كل التحويلات الأجنبية من وإلى الخارج.

(فرانس برس)

تحوّل إلى المركبات التي تعمل بالهيدروجين

تستضيف كوريا الجنوبية معرضًا للمركبات التي تعمل بالهيدروجين هذا الأسبوع لعرض أحدث التقنيات في المركبات الكهربائية التي تعمل بخلايا الوقود (FCEVs)، ومناقشة الاتجاهات الرئيسية في اقتصاد الهيدروجين، حسبما أفاد منظمو المعرض، أمس الأحد. وسيقام المعرض في الفترة من 8 إلى 11 سبتمبر/ أيلول الجاري، بمشاركة أكثر من 150 شركة ومؤسسة بحثية من 12 دولة، وفقاً لاتحاد مصنعي السيارات الكوري. وهذا هو ثاني معرض رئيسي لصناعة الهيدروجين في البلاد بعد المعرض الأول العام الماضي. ولتبني تحول الطاقة العالمي، أعلنت الشركات الكورية في صناعة السيارات والكيماويات والصلب مؤخراً عن خرائط طرق لأعمال الهيدروجين لتعزيز الطلب وتعزيز محركات النمو الجديدة.

أخبار

عجز ميزانية الأردن يتراجع 26%

تراجع عجز ميزانية الأردن قبل المنح الخارجية بنسبة 26 في المائة على أساس سنوي، خلال النصف الأول من العام الجاري، عن الفترة ذاتها من العام الماضي. وقالت وزارة المالية الأردنية في بيانات نشرتها، أمس، إن عجز الميزانية

بلغ 908,7 ملايين دينار (1,28 مليار دولار)، مقابل 1,13 مليار دينار (1,59 مليار دولار) خلال الفترة ذاتها من 2020. وعانت الحكومة الأردنية خلال العام الماضي من ارتفاع الإنفاق العام، وتراجع الإيرادات المالية، بالتزامن مع تفشي جائحة كورونا وإغلاق غالبية المرافق في المملكة. وسجلت الميزانية عجزاً بعد المنح الخارجية بقيمة 831,6 مليون دينار (1,17 مليار دولار) حتى نهاية يونيو/ حزيران الماضي، مقابل 1,13 مليار دينار (1,59 مليار دولار) في الفترة ذاتها من 2020.

تركيا تمسح مياهها خشية بقعة نفط سورية

أعلنت وزارة النقل والبنية التحتية التركية تواصل عمليات المسح البحري الجارية قبالة سواحل البلاد الجنوبية، تحسباً لأي تسرب نفطي قادم من سورية، في حين أعلنت ولاية هطاي عدم رصدها أي تطورات سلبية قبالة سواحلها. وذكر بيان لوزارة النقل والبنية التحتية التركية أن سفينة «نينه خاتون» المخصصة لحالات الطوارئ تواصل أعمال المسح البحري قبالة سواحل ولاية أضنة. وأضافت أن سفينة «سيد أونباشي» لجمع النفط قامت بمسح بحري حتى الحدود البحرية مع سورية، من دون أن تعثر على أية آثار للتسرب النفطي. وفي سياق متصل، قال والي هطاي، رحمي دوغان، إنهم يواصلون منذ اللحظة الأولى أعمال المسح البحري، واتخاذ التدابير اللازمة ضد التسرب النفطي. وأضاف في تغريدة على «تويتر» أنهم لم يرصدوا أية تطورات سلبية بخصوص التسرب النفطي القادم من سورية.

الإمارات تطلق حزمة من 50 مشروعاً لدعم اقتصادها

أعلنت الإمارات، أمس، الحزمة الأولى من 50 مشروعاً جديداً، لتعزيز الاستدامة الاقتصادية والنمو، ورفع التنافسية الاقتصادية. وحسب مؤتمر حكومي تابعته «الأناضول» تركز الخطة المستقبلية على تحديد الأولويات التي تجمع الإمارات السبع، وتطوير بيئة التعليم والحفاظ على تفوق البلاد في عديد من المؤشرات العالمية. من جهته، قال وزير الاقتصاد عبد الله بن طوق المري إن الدولة ستطلق قمة عالمية للاستثمار مطلع العام المقبل لجذب 550 مليار درهم (150 مليار دولار) خلال 9 سنوات، مع التركيز على الأسواق العالمية من 13 دولة.

أنشطة القطاع الخاص المصري تنكمش للشهر التاسع

أوضحت نتائج مسح، أمس الأحد، أنّ أنشطة القطاع الخاص غير النفطي في مصر انكمشت، للشهر التاسع على التوالي، غير أنّها اقتربت من مستوى النمو، مع توسع الشركات المحلية في مشترياتها لتلبية زيادة في الطلب. وأظهرت بيانات مؤشر مديري المشتريات في مصر، استمرار انكماش أنشطة القطاع الخاص في مصر، خلال أغسطس/ آب الماضي، مع تزايد مخاطر التضخم. وارتفع مؤشر «آي.إتش.إس ماركت» لمديري المشتريات إلى 49,8، مقتربا من مستوى الخمسين الفاصل بين النمو والانكماش، وذلك بالمقارنة مع 49,1 في يوليو/تموز. وقالت مؤسسة «آي.إتش.إس ماركت»: «نشاط المشتريات نما للمرة الأولى منذ تسعة أشهر وبأسرع وتيرة، منذ بدأت سلسلة المسح في إبريل/ نيسان 2011».

وسعت الشركات المصرية لتكوين مخزونات من مستلزمات الإنتاج في أغسطس «وسط مخاوف من أن تؤدي الطلبات الجديدة المتزايدة وضغوط العرض إلى مزيد من الارتفاع في الأسعار». وقالت «آي.إتش.إس ماركت» إنّ زيادة أسعار المدخلات تسارعت لتسجل أسرع وتيرة منذ عامين، في تطور ربطته الشركات في الأساس بارتفاع أسعار السلع العالمية مثل المعادن والخشب والبلاستيك لأسباب تتعلق بجائحة فيروس كورونا. وأضافت أن ذلك العامل وزيادة الطلب أثارا مخاوف من ارتفاع آخر في الأسعار. ونما مؤشر الطلبيات الجديدة الفرعي إلى 50,4 من 48,7، مسجلاً أسرع وتيرة منذ نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي. وشرح ديفيد أوين، الاقتصادي في «آي.إتش.إس ماركت» أنه «عزت الشركات التي شهدت تحسنا في الطلب ذلك إلى انتعاش نشاط السوق وتزايد أعداد السياح في أعقاب الجائحة».

ووفق التقرير، ارتفعت أسعار المبيعات إلى أقصى مستوى خلال ثلاث سنوات، في حين سعت الشركات أيضاً إلى الاحتفاظ بمخزون احتياطي في ظل مخاوف من استمرار ارتفاع التكاليف. وارتفع النشاط الشرائي بأقوى معدل على الإطلاق، على الرغم من أن تأخيرات الموردين عالميا، أدت إلى عدم وصول العديد من مستلزمات الإنتاج إلى الشركات حتى الآن.

ويستند مؤشر مديري المشتريات، على خمس ركائز رئيسة، هي الطلبيات الجديدة، ومستويات المخزون، والإنتاج، وحجم تسليم الموردين، وبيئة التوظيف والعمل. وكانت الأسواق المصرية تأثرت سلباً بسبب موجات كورونا المتتالية.

(العربي الجديد، الأناضول)

مال وسياسة

مشاريع تكرّس التطبيع الاقتصادي بين المغرب وإسرائيل

يتأهب كل من المغرب وإسرائيل لتنفيذ العديد من المشاريع الاقتصادية المشتركة في مجالات السياحة والفلاحة والمياه والتكنولوجيا الحديثة

الرباط ـ **مصطفى قماس**

سيكون على الحكومة التي ستفرزها الانتخابات التشريعية التي سيعرفها المغرب في الثامن من سبتمبر/ أيلول الجاري، النظر في مسألة ترجمة العديد من المشاريع التي كانت موضوع نوايا عبّر عنها كل من المغرب وإسرائيل خلال الفترة الأخيرة في السياحة والزراعة والمياه والتكنولوجيا الحديثة. ولفت الإعلان عن استثمار إسرائيلي - مغربي لإنتاج الأفوكادو الانتباه لما يمكن أن ينجز بين الطرفين من مشاريع في المستقبل، إذ ينتظر أن يتجاوز ذلك مرحلة الإعلانات إلى اتفاقيات قطاعية ومشاريع يمكن أن يكون لها امتداد في بلدان أفريقية أخرى.

إعلانات وسوق تحت الحجر

لم يكف منسق فرع المغرب للمنظمة الدولية غير الحكومية BDS، سيون أسيدون، عن التعبير عن رفضه التطبيع، وعند سؤاله حول الاستثمارات الإسرائيلية في المغرب بعد التطبيع، شدد في تصريح لـ«العربي الجديد»، على أنه لا توجد بيانات رسمية تشير إلى حجمها وطبيعتها بعد إعلان التطبيع.

وأوضح أسيدون الذي يمثل المنظمة التي تسعى لتعبئة المجتمع المدني عبر العالم ضد الاحتلال الإسرائيلي وتحث الحكومات والشركات والجامعات على مقاطعة الدولة العبرية، أنه باستثناء الإعلان عن مشروع إنتاج الأفوكادو بقيمة تسعة ملايين دولار، بعد التطبيع بين المغرب وإسرائيل، لا توجد سوى «إعلانات» إلى حدود الآن.

وبعد أسيدون، وهو المغربي اليساري من جذور يهودية، أبرز الداعين لمقاطعة إسرائيل في المغرب، وكان وراء حملة مقاطعة «التمور» الإسرائيلية، وشركة الملاحة البحرية «زيم» الإسرائيلية بسبب تاريخها الطويل في خدمة الاستيطان.

واتضحت الاستثمارات بين البلدين من بين اهتمامات المراقبين، بعدما كان العلاقات التجارية مثار نقاش بين تأكيد نشطاء على استيراد التمور وبعض المواد والتجهيزات الزراعية، وبين نفي الحكومة التي تؤكد عدم تسليمها في السابق تراخيص استيراد منتجات إسرائيلية المنشأ.

لكن هل توجد في السوق المغربية سلع إسرائيلية تحمل علامة «صنع في إسرائيل» بعد التطبيع؟

يؤكد رئيس الاتحاد العام للمقاولات والمهن، الذي يمثل جزءاً كبيراً من الحرفيين والتجار، محمد الذهبي، «عدم وجود أية سلع في السوق، وهذا ما يؤكده مصدر آخر يشدد على أنه على الصعيد الجمركي لا توجد معاملات بين البلدين إلى حدود الآن».

10 اتفاقيات في الأفق

كانت كبيرة الاقتصاديين في وزارة المالية الإسرائيلية، شيرا غرنسبيرغ، رأت أن الاتفاقات التجارية الموقعة بين المغرب وإسرائيل ستساهم بـ500 مليون دولار في التدفقات التجارية، بحسب ما صرحت به لصحيفة إسرائيل حيوم، غير أن ذلك يبقى مجرد توقعات وفق محللين.

واتفق وزير الصناعة والتجارة المغربي، مولاي الحفيظ العلمي، مع نظيره الإسرائيلي في الحكومة السابقة عمير بيريس، بإحداث مجموعات عمل تتبع إبرام اتفاقات في مجالات الاستثمارات والزراعة والماء والبيئة والسياحة والعلوم والابتكار والطاقة. وإذا كان البلدان قد وقعا اتفاقات حول الربط الجوي وتدبير الماء والأنظمة المالية، فإن هناك توجهاً نحو تقليص العوائق أمام الاستثمار وتبادل المعلومات في المجال المالي، وتفادي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بل إن العلمي وبيريس اتفقا على تشكيل فريق عمل بهدف إعداد مسودة تصور حول اتفاق للتبادل للحر.

لكن ماذا عن المشاريع الاستثمارية بين البلدين بعد التطبيع؟

يشير العديد من الذين استطلعت «العربي الجديد» آراءهم من الفاعلين الاقتصاديين في المغرب، إلى عدم الانخراط في مشاريع استثمارية كبيرة بعد النوايا المعبّر عنها، الآن الكشف عن مشاريع ذات الصلة ببناء فنادق في المملكة، ويبقى ذلك رهن اتفاقات بين الوزارات المعنية، ما يعني أن ذلك سيبقى مرتبطاً بالحكومة التي ستفرزها انتخابات الثامن من سبتمبر المقبل.

غير أن توافد السياح الإسرائيليين بدأ يتجلى في المغرب بعد أن حلّ مئات من السياح الإسرائيليين في المملكة في يوليو/ تموز الماضي، في أول رحلة تجارية مباشرة من إسرائيل بعد تطبيع العلاقات. فقد سيّرت شركة «يسرائير» الإسرائيلية تلك الرحلة الجوية بين تل أبيب ومراكش، وأعلنت الشركة عن نيتها في تنظيم ثلاث رحلات أسبوعياً. ويستند المغرب من أجل جذب سياح إسرائيليين إلى حوالي سبعمائة ألف يهودي من أصل مغربي في إسرائيل (كثيرون منهم من أبرز المناضلين ضد الاحتلال)، علماً أن ما بين 50 و70 ألفاً من السياح كانوا يحلون في المملكة قبل التطبيع عبر رحلات غير مباشرة، إذ كانوا يمرون ببلدان أخرى. وفي الوقت الذي تشير التقديرات إلى إمكانية جذب 200 ألف سائح إسرائيلي في العام المقبل، إذا ما هدأت فورة تحور فيروس كورونا، أجرت وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي المغربية، نادية فتاح علوي، جلسة عمل مع وزير الشؤون الخارجية الإسرائيلي، يئير لبيد، عند زيارته المملكة حول التعاون في المجال السياحي. ولم تسيّر الناقلة الوطنية الخطوط الملكية المغربية، أي رحلات نحو إسرائيل، غير أن الشركتين «إسرائير» و«العال» عبرتا عن النية في تسيير رحلات، خاصة نحو مدينة مراكش.

وسعى الطرفان في الأشهر الأخيرة إلى تعيين القطاعات التي يمكن أن تكون موضوع شراكات استثمارية، فقد اعتبر الوزير المغربي مولاي الحفيظ العلمي أن اقتصاد البلدين يتوفر على إمكانيات تتيح التكامل، ما يسمح بتطوير شراكات في قطاعات النسيج والصناعات الغذائية والسيارات والبحث والتطوير التطبيقي المرتبط بالصناعة والتكنولوجيا الخضراء.

استكشاف الفرص

وبادر رجال أعمال مغاربة وإسرائيليين إلى التواصل في مارس/ آذار الماضي حول فرص الاستثمار، إذ تم التوصل إلى اتفاقية شراكة بهدف إنعاش العلاقات الاقتصادية والتجارية والتنمية التكنولوجية بين البلدين، فقد أكد رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب، شكيب لعلج، أنه يمكن للمستثمرين في البلدين اغتنام فرص الاستثمار على الصعيد المحلي والجهوي والدولي، بالنظر للامتيازات التفضيلية التي يتوفر عليها البلدان في قطاعات السياحة والصناعة، والطاقة المتجددة، والتكنولوجيا والابتكار.

ويعتبر الاقتصادي إدريس الفينا، أن فرص الاستثمار بين المغرب وإسرائيل، ستتعدى الجانب التجاري المحض، إذ سيسعى المغرب إلى الاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في مجال البيوتكنولوجيا وتدبير المياه في الزراعة التي تمثل قطاعاً مهماً في المملكة.

ماذا بعد الأفوكادو؟

ينصب الاهتمام أكثر على الاستثمار في الزراعة، بعد إبرام شركة ميهادرين الإسرائيلية اتفاق شراكة مع شركة مغربية، تقوم بموجبه بإنتاج الأفوكادو سيتم من أجلها استئجار 445 هكتاراً. ويبقى تجسيد ذلك الاستثمار معلقاً على الحصول على الموافقات الضريبية من أجل استئجار الأراضي المخصصة له وتأسيس الشركة التي تراهن على إنتاج 10 آلاف طن سنوياً من الأفوكادو، وهو المحصول الذي سيسوّق، بشكل خاص، في أوروبا.

غير أنه لم تبرم بعد اتفاقيات أخرى في مجال الزراعة بعد تطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل، إذ يؤكد رئيس جمعية منتجي ومصدري الخضر والفواكه، لحسن أضرضور، أنه على مستوى التصدير لا تمثل السوق الإسرائيلية هدفاً كبيراً للمصدرين المغاربة.

مظاهرة سابقة ضد التطبيع في المغرب (جلال مرشدي/الأناضول)

تراجع السياحة

قامت اسر مغربية بإلغاء الحجوزات في الفنادق بعد منع السفر بين بعض المدن بدون جواز تلقيح، بسبب تشديد إجراءات التنقل في ظل تصاعد الجائحة الصحية. ويمثل السياح المحليون في المغرب 34% من ليالي المبيت في فنادق المملكة، وكان عاملون في القطاع يتوقعون إنعاش النشاط السياحي عبر الاجانب، الذين تراجعت الإيرادات منهم بحوالي 58,1% في النصف الاول من العام الجاري، غير انه بعد تشديد تدابير الدخول الى المملكة، سقطت هذه الرهانات.

بروفايل

بدأت يوم الثلاثاء الماضي، في سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا، وبعد تأخر يقترب من 4 سنوات، محاكمة «الطفلة المعجزة» إليزابيث هولمز، التي اعتبرت في سن 30، قبل ما يقرب من 7 اعوام، اصغر مليارديرة في العالم

(Getty)

إليزابيث هولمز

واشنطن ـ **شريف عثمان**

في سن التاسعة عشرة، تركت إليزابيث هولمز الفتاة الهادئة دراستها في جامعة ستانفورد الشهيرة، لتؤسس شركة تكنولوجيا ناشئة متخصصة في تحليل الدم أطلقت عليها اسم ثيرانوس، تستخدم طرقاً مبتكرة تسمح بمعرفة الكثير من التفاصيل عن حالة المريض من خلال عينة صغيرة من دمه، يمكن الحصول عليها بـ«شكة دبوس»، نظراً لأنها ووالدتها كانتا تخافان من الإبر المستخدمة في تحاليل الدم التقليدية. وبعد عام واحد من دخولها نادي المليارديرات في 2015، قيمت مجلة «فورتشن» ثروتها بما لا يتجاوز «الصفر»، واعتبرتها أسوأ نماذج قيادات العالم. وكان تقييم الشركة التي أسستها، بأكثر من تسعة مليارات دولار، وكانت تمتلك أكثر من نصفها.

وتواجه هولمز في محاكمتها، التي بدأت، الثلاثاء الماضي، ويتوقع أن تمتد لما لا يقل عن ثلاثة أشهر، اثنتي عشرة تهمة تتعلق بالاحتيال والتآمر في ما يخص مزاعم كاذبة قدمتها عن شركتها بهدف تضخيم تعاملاتها وأرباحها لخداع المستثمرين وزيادة قيمة الشركة بصورة غير حقيقية.

ووجهت وزارة العدل الأميركية قبل أكثر من ثلاثة أعوام اتهاماتها للمليارديرة الحسناء، وشريكها رامش بالواني، الذي كان أيضاً حبيبها، قبل أن تسوء الأمور بينهما وتنتهي بمشاجرات واعتداءات جسدية بسبب القضية.

وخلال النصف الأول من عام 2018، اتهمت هيئة سوق المال الأميركية هولمز بخداع المستثمرين في ما يخص التكنولوجيا الجديدة المزعومة التي تتبناها شركتها، لتدفع الملياردير الصغيرة حفنة من دولاراتها لا تتجاوز 500 ألف لتسوية القضية، لكن تم منعها من المشاركة في مجالس إدارة الشركات العامة الأميركية لمدة عشر سنوات، ثم ليُوجّه لها بعد ذلك قاض فيدرالي اتهامات جديدة، هي ومدير العمليات بالشركة بالوانى.

وتُذكر هولمز كل الاتهامات الموجهة إليها، ويدفع محاموها بأنها لم تكن أكثر من واجهة للشركة التي أسستها في مواجهة الإعلام والمستثمرين، ويلقون بعبء عمليات الاحتيال المرتبطة بأجهزة فحص الدم، التي تم التعاقد مع كبريات الصيدليات والعيادات وشركات التأمين الصحي لتوريدها لهم.

ونجحت هولمز بشركتها التي كانت واعدة عند إنشائها، وأيضاً بالصورة الذهنية التي خلقتها لنفسها بصوتها العميق وكلماتها المُلهمة ونظراتها الحادة، وارتداء مجموعة من القمصان السوداء ذات الياقة العالية، كما تحركاتها بطائرتها الخاصة وسيارتها المقاومة للرصاص وفريق حراستها، في لفت الأنظار واجتذاب العديد من المستثمرين ذوي الخبرة.

بدأت هولمز كالمعتاد بأموال أقاربها، قبل أن تنجح في الحصول على مساهمة سخية من صديق والدها دون لوكاس، رئيس مجلس الإدارة السابق وصاحب الاستثمارات الضخمة في شركة أوراكل المتخصصة في منصات وتطبيقات الحوسبة السحابية، والذي تمكن وقتها أيضاً من إقناع لاري إليسون، مؤسس أوراكل، من المشاركة في عضوية مجلس إدارة شركة ثيرانوس. أقنعت هولمز أيضاً جارها الملياردير تيم دريبر، صاحب إحدى شركات رأسمال المخاطر، ليكون من أوائل المستثمرين في شركتها، ليتبعه بعد فترة وجيزة مؤسسو شركة ووبارت، عملاق تجارة التجزئة في الولايات المتحدة، وروبرت مورودوك، إمبراطور الإعلام، ووزيرة التعليم السابقة بيتسي ديفوس وعائلتها، كما العديد من مليارديرات الولايات المتحدة، الذين خسروا أكثر من 700 مليار دولار قاموا باستثمارها في الشركة الواعدة قبل انهيارها. ولم تكن هولمز وشركتها فرصة واعدة للمستثمرين فحسب، إذ استقطبت أيضاً مجموعة من الشخصيات المؤثرة في أروقة واشنطن وأعضاء الكونغرس وجماعات الضغط فيها، وكان من بينهم هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية الأميركي الأسبق، جورج شولتز، وزير الخزانة والعمل الأسبق، وجيمس ماتيس، وزارة الدفاع في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، ليكونوا ضمن مجلس إدارة الشركة، وكانت لهم بالطبع مساهمات فيها.

أخبار

العراق يستضيف مؤتمراً لاسترداد الأموال المنهوبة

تستضيف العاصمة العراقية بغداد، منتصف سبتمبر/أيلول الجاري، مؤتمر «استرداد الأموال المنهوبة»، بمشاركة وزراء العدل العرب. هذا ما صرح به محمد رحيم الربيعي، عضو ائتلاف «اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد»، رئيس «شبكة النهرين لدعم النزاهة والشفافية»، لصحيفة «الصباح» الرسمية. وفي 23 مايو/أيار الماضي، قال الرئيس العراقي برهم صالح في كلمة متلفزة إن 150 مليار دولار هُربت من صفقات الفساد إلى الخارج منذ عام 2003، وهذا المبلغ يعادل ميزانية البلاد المالية لعام ونصف تقريباً. وقال الربيعي، أمس الأحد، إن «المؤتمر سيعقد يومي 15 و16 سبتمبر الحالي، برعاية الحكومة العراقية ممثلة بوزارة العدل والمركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، ومجلس وزراء العدل العرب في جامعة الدول العربية». ويهدف المؤتمر إلى التعاون العربي وجهود الجامعة العربية في مكافحة الفساد واسترداد الأموال المنهوبة بالفساد.

البنك الدولي يدعم اقتصاد الأردن

قرر البنك الدولي صرف 123 مليون دولار للأردن، في إطار برنامج يسرّع تحقيق التعافي الاقتصادي وخلق فرص العمل. وأظهرت البيانات المنشورة على موقع البنك الدولي، أنّ التحويل الجديد من دفعات برنامج تمويل الاستثمارات الشاملة والشفافة والمراعية للمناخ تبلغ قيمته نحو 1,2 مليار دولار. وكان البنك الأسيوي للاستثمار في البنية التحتية قد وافق، في الأول من سبتمبر/أيلول، على تمويل بقيمة 250 مليون دولار للمملكة لتسريع عجلة تعافي اقتصادها من تأثيرات أزمة كورونا. وتوقع البنك أن يسهم أول قروضه للأردن في توفير مزيد من الوظائف من خلال الاستفادة من إمكانات الاقتصاد الأردني، لا سيما من حيث فرص النمو الأخضر. من جهة أخرى، ارتفع رصيد الدين العام المستحق على الأردن خلال الستة أشهر الأولى من العام الحالي إلى 27,3 مليار دينار (38,2 مليار دولار)، مقارنة مع 26,4 مليار دينار (37 مليار دولار) في ذات الفترة من عام 2020.

تباطؤ طفيف للقطاع غير النفطي في السعودية

نما النشاط التجاري في المملكة العربية السعودية الشهر الماضي بأضعف وتيرة في 10 أشهر، حيث أثر انخفاض الطلب على الصادرات في الاقتصاد غير النفطي للمملكة. وانخفض مؤشر مديري المشتريات الذي جمعته «آي أتش أس ماركت» إلى 54,1 في أغسطس/ آب من 55,8 في الشهر السابق، وظل فوق 50، وهي العلامة التي تفصل بين النمو والانكماش. أظهر المسح أن نمو التوظيف ظل ضئيلاً، بينما ارتفعت مخزونات المشتريات بأبطأ وتيرة منذ أكتوبر/ تشرين الأول في المملكة، وفقاً لتقرير نشرته وكالة «بلومبيرغ» الأميركية. وكتب ديفيد أوين، الخبير الاقتصادي في «آتش أس ماركت»: «تباطأ الاقتصاد غير النفطي قليلاً في أغسطس، حيث تراجع نمو الإنتاج إلى أضعف مستوى لمدة 10 أشهر وسط تباطؤ في مكاسب الأعمال الجديدة. بينما ظلت الطلبات المحلية قوية وشهدت الشركات ارتفاعاً في أعداد السياح. استمرت العديد من الشركات في مواجهة ظروف السوق الصعبة وسط الوباء».

طاقة

اليمن: تحركات لتأهيل منشآت الغاز للتصدير

يأمل اليمن في إعادة اهم منشآته الاقتصادية، خاصة التي تتعلق بالغاز، للعمل بطاقتها الانتاجية الكاملة لمواجهة ازمة انهيار العملة المحلية وتأكل الاحتياطي النقدي من الدولار

عدن ـ **محمد راجح**

في الوقت الذي يتعرّض فيه اليمن لسلسلة من الأزمات الاقتصادية والمعيشية والإنسانية الطاحنة، تستمر أهم منشآته النفطية والغازية في التدهور والتوقف عن العمل وخروجها عن الخدمة والسيطرة الحكومية، مثل منشأة بلحاف الاستراتيجية لتصدير الغاز الطبيعي المسال. ويأمل اليمن في إعادة أهم منشآته الاقتصادية للعمل بطاقتها الكاملة لمواجهة أزمة انهيار العملة وتآكل الاحتياطي النقدي من الدولار، إذ عادت المطالبة من جديد بإخلاء ميناء بلحاف من الوجود العسكري واستعادة خطوط إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال. وتحدثت مصادر مطلعة لـ«العربي الجديد» عن تحركات مكثفة في أكثر من اتجاه لإيجاد توافق بين المكونات السياسية المنضوية تحت إطار الحكومة المنبثقة عن اتفاق الرياض لتحديد الملف الاقتصادي بالتفاهم مع دولتي التحالف العربي في اليمن، السعودية والإمارات، لتمكين اليمن من مختلف موانئ وقطاعات ومنشآت إنتاج وتصدير النفط والغاز. وحسب المصادر، التي رفضت ذكر اسمها، فإن هناك تفهماً سعودياً لهذه المطالب وحاجة اليمن في الظروف الراهنة لاستعادة وإدارة مختلف القطاعات الاقتصادية وتفعيل المؤسسات العامة، إن تأتي عملية استدعاء محافظي عدن وشبوة وحضرموت والمهرة إلى الرياض في هذا السياق، إلى جانب ما يتم العمل عليه من ترتيبات لتهدئة التوترات المحتدمة مؤخراً بين المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً والحكومة اليمنية.

وخسر اليمن أكثر من 7 مليارات دولار سنة المقبلة. وتصل تكلفة إنشاء هذا المشروع الاستراتيجي إلى نحو 5,4 مليارات دولار، فيما تبلغ كمية الإنتاج الكلية للمشروع 6,7 ملايين طن متري سنوياً. وكان من المقرر تصدير نحو 2500 ناقلة غاز خلال الخمس والعشرين عاماً المقبلة بمعدل يتراوح بين 100 إلى 105 ناقلات كل عام. ويرى الباحث الاقتصادي عبد الله الغيلي أن بقاء الموانئ اليمنية، بالأخص ميناء بلحاف، خارج سيطرة الحكومة اليمنية، قلّص من استغلال عائداتها. ويضيف في حديث لـ«العربي الجديد» أن اليمن يعد منتجاً صغيراً للنفط الخام والغاز الطبيعي المسال مقارنة بدول أخرى في المنطقة، ومع ذلك فقد كان لهذا القطاع الدور الرئيسي في تمويل موازنة الدولة والتنمية وتوفير العملة الصعبة اللازمة لتغطية واردات السلع الغذائية قبل نشوب الحرب الدائرة في البلاد.

كان من الممكن أن تضخ إلى خزينة الدولة خلال الست سنوات الماضية، من بيع الغاز المسال، وفق التعاقدات المبرمة مع الشركات العاملة في مواقع الإنتاج والتصدير قبل الحرب، في السياق، يقول الخبير في مركز الدراسات والأبحاث النفطية والغازية، فيصل القاضي، لـ«العربي الجديد»، إن التكلفة باتت باهظة من تحويل كثير من الموانئ والمنشآت النفطية والغازية إلى مراكز عسكرية والذي ساهم في تدهورها وخروجها عن الخدمة وتحتاج إلى جهود شاقة لتأهيلها وتجهيزها للعمل، سواءً في مواقع الإنتاج أو التصدير. ويطالب القاضي بضرورة استئناف إنتاج وتصدير النفط الخام والغاز الطبيعي المسال، والبدء بتصدير النفط الموجود حالياً في موانئ التصدير. وكان محافظ محافظة شبوة، محمد صالح بن عديو، قد ألمح الأسبوع قبل الماضي إلى أن الوقت قد حان للوقوف مع اليمن في هذه الظروف الحرجة التي يمر بها وما يواجهه من أزمات اقتصادية طاحنة.

ويعتبر مشروع الغاز الطبيعي المسال من أكبر المشاريع الاقتصادية في اليمن الذي كان يتوقع أن يساهم في رفد الإيرادات العامة بنحو 30 إلى 50 مليار دولار خلال الثلاثين

إيرادات النفط والغاز تساهم بحوالي 53,6% من إجمالي الإيرادات (Getty)

صناعة

فائض الإسمنت يؤرق الجزائر

الجزائر ـ **حمزة كحال**

تخوض مصانع الإسمنت في الجزائر، معركة حقيقية، في ظل المنافسة الشرسة في السوق المحلية، ومساعي الحكومة لتطوير استراتيجية هذا القطاع، من خلال وصول إنتاج البلاد من مادة الإسمنت إلى 50 مليون طن سنوياً في أفق سنة 2025، مقابل إنتاج حالي من هذه المادة يتراوح بين 25 و30 مليون طن سنوياً، وطلب محلي يقدر بـ 22 مليون طن، ما يجعل بوصلة الحكومة تتوجه نحو التصدير، لتسويق الفائض. وانتقل عدد مصانع الإسمنت من 3 إلى أكثر من 20 مصنعاً في السنوات الأخيرة، موزعة عبر كافة التراب الوطني، إذ بلغ إجمالي إنتاجها أكثر من 30 مليون طن في عام 2020. وينشط في إنتاج الإسمنت حالياً أربعة مصانع رئيسية، منها المجمع الصناعي للإسمنت الجزائر «جيكا» بقدرة إنتاجية تقارب 13 مليون طن سنوياً، ويأتي في المرتبة الثانية المتعامل الأجنبي «لافارج هولسيم» الذي ينتج أكثر من 8 ملايين طن سنوياً، متبوعة بمتعاملين جزائريين من القطاع الخاص، وتحوّل فائض إنتاج الإسمنت إلى مازق كبير للمصانع المنتجة في الجزائر، في ظل تشبّع الأسواق ومواجهة صعوبات في التصدير، بينما ليس بمقدورها إيقاف خطوط منتجة للحد من تكدس المنتجات، خشية تحملها تكاليف مرتفعة جراء إعادة هذه الخطوط للعمل من جديد في فترات لاحقة. ورغم تحول الجزائر في السنوات الأخيرة من بلد مستورد للإسمنت إلى منتج له، إلا أن هذه الميزة تحولت إلى أزمة في ظل فائض الإنتاج مؤخرا، حيث وصلت الطاقة الإنتاجية إلى نحو 30 مليون طن خلال العام الماضي، بعدما كانت عند 20 مليون طن في 2015. وعزا مسؤول المديرية العامة لترقية الاستثمار في وزارة الصناعة، بشير عرباوي، فائض الإسمنت إلى ارتفاع الطاقة الإنتاجية في ظل زيادة عدد المصانع، بعد أن فتحت الحكومة في السنوات الأخيرة باب الاستثمار في هذا القطاع، بينما كان مُحتكرا من طرف شركة عمومية واحدة تابعة للدولة لعقود ماضية. وأوضح عرباوي في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن عدد المصانع وصل إلى 22 مصنعاً، نهاية 2020، مضيفا أن «المصانع بدأت تسجل تراجعا في المبيعات، وهناك أزمة حقيقية جراء وفرة الإنتاج، ما يستدعي تدخل الحكومة». ودفع ارتفاع إنتاج الأسمنت الحكومة، مطلع 2018، إلى رفع الحظر المطبق منذ أكثر من عشرين عاماً على تصدير هذه السلعة. وحسب مدير ترقية الصادرات في وزارة التجارة، محمد سويجار، فإن «الجزائر تسعى لتسويق 20 مليون طن فائض من الإسمنت، بمجموع عائدات تلامس 900 مليون دولار سنويا، نحن الآن بلغنا 35 بالمائة من الهدف، ونثابر من أجل بلوغ الهدف السنة القادمة، بإزالة العقبات والمشاكل التي تقف أمام هذا الهدف». وحول الأسواق، كشف نفس المتحدث لـ «العربي الجديد» أن «الأسواق الأفريقية هي الوجهة الأولى، في مقدمتها النيجر ومالي وموريتانيا بحكم المنافذ البرية، ودول أفريقيا الوسطى وجنوبها عبر المنافذ البحرية، الآن نحن في مرحلة كسب الأسواق من دون دراسة مردوديتها». وتابع: «كما سيتم تصدير شحنات نحو ليبيا في سياق مشاريع إعادة إعمارها، كما نبحث عن دول أوروبية، كسلوفاكيا وبلغاريا ودول الجنوب الأوربي، كونها الأكثر قربا والأقل تكلفة في النقل، رغم ارتفاع المنافسة مع الإسمنت المحلي هناك والتركي في شرق القارة». وأكد سويجار أن المجمع الصناعي للإسمنت «جيكا» يسعى إلى تصدير ما بين 1,5 ومليوني طن من إنتاجه خلال سنة 2021، كما سيقوم بتصدير منتجات أخرى، كالحجر الجيري والجبس، من جانبه، يرى رئيس جمعية المصدرين الجزائريين، علي باي ناصري، أن «الجزائر لا يمكنها أن تصدر أكثر من مليوني طن من الإسمنت سنوياً، بالنظر إلى ضعف شبكة النقل، وعدم وجود سكك حديدية للنقل من مناطق الإنتاج في المحافظات المختلفة». وأضاف ناصري، في حديث مع «العربي الجديد»، أن عدم منافسة أسعار المنتجات الجزائرية مثيلاتها في الأسواق العالمية بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، يشكل عائقا آخر أمام الصادرات. وسجلت صادرات الجزائر من خارج قطاع المحروقات، في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2021، قفزة كبيرة نسبياً، مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية. وبلغت صادرات الجزائر، باستثناء المحروقات، خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري، ما قيمته 1,55 مليار دولار، صعوداً من 852 مليون دولار في الفترة نفسها من السنة الماضية؛ أي بارتفاع نسبته 81,8%.

مال وسياسة

بعد أشهر طويلة من المفاوضات في أكثر من اتجاه لحل أزمة الطاقة في لبنان، بدت بوابة سورية الأكثر حضوراً في الملف، إذ يقتضي تخفيف الأزمة مرور استيراد الغاز من مصر والكهرباء من الأردن عبر الأراضي السورية بموافقة أميركية، وهو ما رحب به نظام بشار الأسد أخيراً، لكن قد يكون لإيران وروسيا رأي آخر

البوابة السورية

تصدير الغاز المصري إلى لبنان يصطدم بنفوذ إيران وروسيا

عدنان عبد الرزاق

رجحت مصادر سورية، أن يصطدم الترحيب الذي أبداه نظام بشار الأسد بطلب لبنان استيراد الغاز المصري والكهرباء الأردنية عبر الأراضي السورية، بنفوذ كل من إيران وروسيا في سورية، إذ لدى كل منهما مخططات لوضع صنابير لتصدير الطاقة إلى وجهات عدة ومنها أوروبا عبر البوابة السورية.

وكان النظام السوري قد أبدى، يوم السبت الماضي، استعداده للتخفيف من وطأة أزمة الطاقة التي يعاني منها لبنان منذ أشهر، وذلك في أول زيارة لوفد وزاري لبناني رفيع المستوى إلى سورية منذ عشر سنوات. وبدا ملف الطاقة في كل من لبنان وسورية أكثر تعقيداً وتشابكاً منذ عدة سنوات.

فبالإضافة إلى الشكاوى واسعة النطاق من تهريب المحروقات المدعومة في لبنان إلى سورية، وتسببها بمأزق مالي كبير في بيروت، فإن الوضع في سورية يفرض تحديات ليست بالقليلة أمام مرور الطاقة من مصر والأردن نحو لبنان، منها ما يرتبط بمطالب للنظام السوري نفسه، وأخرى ترتبط بطهران وموسكو حال موافقتهما على هذه الخطوة والتي تقتضي أن ينتهي الغاز المصري تحديداً في لبنان كوجهة مصب دون غيرها.

واعلنت وزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية في بيان، أمس الأحد، أن الأردن سيستضيف اجتماعاً لوزراء الطاقة في مصر وسورية ولبنان، يوم الأربعاء المقبل، لبحث نقل الغاز المصري إلى لبنان لأغراض توليد الكهرباء.

ويشهد لبنان منذ أشهر شحاً في المحروقات، ينعكس على مختلف القطاعات، من مستشفيات وأفران واتصالات ومواد غذائية، وذلك على وقع أزمة اقتصادية تفاقمت منذ عامين، صنّفها البنك الدولي من بين الأسوأ في العالم منذ عام 1850.

ويتفاوض لبنان منذ أكثر من عام مع مصر لاستيراد الغاز عبر الأردن وسورية، لكن العقوبات الأميركية على سورية، وآخرها قانون قيصر، شكلت على الدوام عقبة أمام الاتفاق، لكن الرئاسة اللبنانية أعلنت في أغسطس/ آب الماضي أن واشنطن أبلغتها موافقتها على مساعدة لبنان لاستيراد الغاز من مصر والكهرباء من الأردن مروراً بسورية.

ويعني التعهد الأميركي عملياً موافقة واشنطن على استثناء لبنان من العقوبات المفروضة على سورية، والتي تحظر إجراء اي تعاملات مالية أو تجارية معها، ليعلن نظام بشار الأسد بدوره ترحيبه بنقل الطاقة إلى لبنان عبر الأراضي السورية.

لكن «إيران لن تدع الاتفاق يمر بسهولة» كما يقول مصدر سوري مطلع في تصريح لـ«العربي الجديد»، مرجحاً أن يصطدم «الاتفاق المبدئي» الذي أعرب عنه نظام بشار الأسد للجانب اللبناني، بعقبات تتعلق بإيران «صاحبة الكلمة على الأرض»، لأن الاتفاق يضر بمخطط إيران إحياء مشروع لتصدير النفط والغاز من إيران عبر أنابيب تمر بالأراضي العراقية إلى ميناء بانياس السوري المطل على البحر المتوسط، ومن ثم إلى لبنان ووجهات أخرى منها أوروبا.

ووفق المصدر، فإن «طهران أوعزت للنظام السوري بأن يكون الرد على طلب لبنان عبارة عن اتفاق أولي ومساعدة»، متوقعاً «وضع شروط تعجيزية لمرور الغاز المصري إلى لبنان، تتعلق بحصول سورية على حصة من الإمدادات ومشاركة الأطراف الأخرى مالياً في إعادة تأهيل خط الغاز الذي تضرر بين درعا ودير علي في ريف دمشق، فضلاً عن ضغط الأردن للمساعدة في تهدئة الأوضاع في درعا وتهجير المسلحين، لأن هدوء المنطقة الجنوبية التي سيمر منها الغاز المصري، شرط أساسي لتمرير الاتفاق».

وأضاف المصدر: «لم يحدث شيئاً أثناء مفاوضات الجانبين السوري واللبناني، خلال زيارة وفد من حكومة تصريف الأعمال اللبنانية دمشق، ما جرى موافقة سورية مبدئية ووعد بالمساعدة... كلام عام وبيان مقتضب».

وتوقع أن تكون المفاوضات التي تستضيفها الأردن، الأربعاء المقبل، بين وزراء الطاقة في مصر وسورية ولبنان «معقدة، وإن تشهد شروطاً كثيرة من جانب دمشق يجري عبرها استغلال استثناء الاتفاق من عقوبات قيصر الأميركية، لتمرير مشروعات أخرى لها علاقة بتسويق نظام الأسد وخطط إعادة الإعمار».

وتعاني سورية أيضاً من أزمة طاقة حادة، ومنذ سنوات تشهد مناطق سيطرة النظام ساعات تقنين طويلة بسبب عدم توفر الفيول والغاز اللازمين لتشغيل محطات التوليد. وتحول العقوبات الاقتصادية دون وصول ناقلات النفط بشكل منتظم إليها.

خلال زيارة وفد من حكومة تصريف الأعمال اللبنانية دمشق، ما جرى موافقة سورية مبدئية ووعد بالمساعدة... كلام عام وبيان مقتضب».

وتوقع أن تكون المفاوضات التي تستضيفها الأردن، الأربعاء المقبل، بين وزراء الطاقة في مصر وسورية ولبنان «معقدة، وإن تشهد شروطاً كثيرة من جانب دمشق يجري عبرها استغلال استثناء الاتفاق من عقوبات قيصر الأميركية، لتمرير مشروعات أخرى لها علاقة بتسويق نظام الأسد وخطط إعادة الإعمار».

وتعاني سورية أيضاً من أزمة طاقة حادة، ومنذ سنوات تشهد مناطق سيطرة النظام ساعات تقنين طويلة بسبب عدم توفر الفيول والغاز اللازمين لتشغيل محطات التوليد. وتحول العقوبات الاقتصادية دون وصول ناقلات النفط بشكل منتظم إليها.

وتفاقمت أزمة الكهرباء في الأشهر الماضية، مع وصول ساعات التقنين إلى نحو عشرين ساعة يومياً، بعدما استنزفت سنوات الحرب قطاعي الطاقة والكهرباء مع خروج أبرز حقول النفط والغاز عن سيطرة النظام السوري من جهة، وتضرر محطات التوليد في المعارك من جهة أخرى.

ورفع نظام الأسد أسعار المحروقات مرات عدة منذ اندلاع الثورة، بعد أن تراجع إنتاج سورية من النفط من 350 ألف برميل يومياً عام 2011 إلى نحو 30 ألف برميل حالياً من الحقول التي يسيطر عليها النظام حالياً، فيما كان استهلاك البلاد يقدر بنحو 150 ألف برميل يومياً.

كما تفتقد سورية إلى الغاز الطبيعي اللازم لتوليد الكهرباء وبعض المنشآت الاقتصادية، إذ تبلغ حاجة البلاد، بحسب تصريح سابق لمدير شركة المحروقات الحكومة «سادكوب»، مصطفى حصوية، نحو 1400 ألف طن يومياً، يتوفر منه 250 ألف طن فقط.

وتوقع الخبير الاقتصادي السوري محمود حسين، أن تشترط سورية الحصول على «حصة من الغاز والكهرباء التي ستمر عبر أراضيها»، مشيراً إلى أنه بالتوازي مع مفاوضات الوفد اللبناني في دمشق، طرح اتحاد غرف الصناعة السورية نقل الغاز الطبيعي من منطقة «دير علي» إلى تجمع معامل الكسوة الكائنين في ريف دمشق كخطوة أولى، ومن ثم نقل الغاز بغرض التدفئة إلى مجمع «ماروتا ستي» وهو مشروع عمراني أعلن عنه النظام السوري في 2012 بالاسم «تنظيم شرقي المزة» في دمشق.

وقال حسين لـ«العربي الجديد»: «على الأرجح سيتم استثناء المشروع من عقوبات قانون قيصر الأميركي»، لافتا إلى صدور تصريحات من مسؤولين أميركيين بهذا الشأن.

وفي 19 أغسطس/ آب الماضي، أبلغت السفيرة الأميركية في لبنان دوروثي شيا، الرئيس اللبناني ميشال عون، استعداد واشنطن مساعدة لبنان لاستيراد الغاز المصري. وجاء اتصال السفيرة الأميركية بعد وقت قصير من إعلان الأمين العام لحزب الله، حسن نصرالله، أن «سفينة أولى» محملة بمادة المازوت ستتوجه إلى لبنان من إيران، التي تفرض عليها واشنطن عقوبات اقتصادية.

وأشارت السفيرة الأميركية، إلى أن «الجانب الأميركي يبذل جهداً كبيراً لإنجاز الإجراءات، وأن المفاوضات جارية مع البنك الدولي لتأمين تمويل ثمن الغاز المصري وإصلاح خطوط نقل الكهرباء وتقويتها والصيانة المطلوبة لأنابيب الغاز».

لكن الخبير الاقتصادي السوري محمود حسين، يتساءل عما إذا ما كان الروس والإيرانيون سيسمحون فعلاً بمرور الغاز المصري والكهرباء الأردنية إلى لبنان عبر سورية، مضيفاً أن هناك هواجس من أن يتم نقل الغاز المصري لاحقاً إلى أوروبا عبر تركيا، كما كان مخططاً لخط الغاز العربي، «وهو ما سيضر بمصالح طهران وموسكو اللتين تمتلكان فائضاً هائلاً من الغاز وعيناهما على المنطقة وإيصاله إلى أوروبا».

ومَدّ خط الغاز العربي بثلاث مراحل، الأولى مد الخط من العريش المصرية إلى العقبة جنوبي الأردن منذ عام 2003، ومن ثم في عام 2005 وصل الخط إلى مدينة الرحاب بالأردن والمرحلة الثالثة إلى «دير علي» في ريف دمشق جنوبي سورية عام 2006 ومن ثم وصل لبنان. وكان المشروع أبعد من ذلك، لوصول الغاز المصري عبر سورية إلى تركيا ومن ثم إلى أوروبا.

لكن رئيس مجموعة عمل اقتصاد سورية، أسامة القاضي، قال إن روسيا تسعى إلى وضع يدها على مشاريع الغاز، إذ تستأثر بمعظم عقود التنقيب واستخراج النفط والفوسفات ومحطات الكهرباء، لاسترداد فاتورة الديون التي تراكمت على نظام الأسد منذ بدات موسكو دعمه عسكريا وسياسيا واقتصاديا إثر تدخلها عام 2015. وأضاف القاضي لـ«العربي الجديد» أن لإيران أيضا نفوذا على الأرض ومخططات في قطاع الطاقة الذي تقلق من الاستحواذ الروسي عليه، إذ وقعت دمشق وطهران في فبراير/ شباط الماضي عشر اتفاقيات، منها إنشاء محطة كهرباء بمدينة اللاذقية الساحلية غربي سورية.

لكن مساعي إيران برأي القاضي، تركز أكثر على السيطرة على الأرض وتغيير الديموغرافيا، وذلك من خلال مقايضة ديونها على نظام الأسد بتملك الأراضي والعقارات وعقود الإعمار. وكان نظام بشار الأسد قد وافق أخيراً على حزمة الاتفاقات التي تقدمت بها روسيا، في سبتمبر/أيلول من العام الماضي والمتضمنة 40 مشروعاً في قطاعات النفط والغاز والكهرباء وزيادة التبادل التجاري.

اعتصام أمام شركة الكهرباء اللبنانية بسبب تردي الخدمات (حسين بيضون)

4 محطات كهرباء للعمل بالغاز

قال وزير الطاقة اللبناني في حكومة تصريف الاعمال، ريمون غجر، إنه يوجد في لبنان اربعة معامل (محطات كهرباء) مجهزة اصلا للعمل بالغاز الطبيعي، هي دير عمار وصور وبعلبك والزهراني. واشار غجر، في تصريحات صحافية، اورد تها وسائل إعلام محلية، امس، الى ان معمل دير عمار مجرب بالاساس، اذ عمل لمدة ستة اشهر عام 2009 بالغاز الذي وصل من مصر عبر الاردن وسورية، قبل ان تنقطع الامدادات حينذاك لعدم توافر الغاز.

> يستضيف الأردن اجتماعاً لوزراء الطاقة بمصر وسورية ولبنان الأربعاء

صادرات السيارات التركية تقفز 57%

أظهرت بيانات صادرة عن اتحاد مصدري السيارات في تركيا، أن قطاع السيارات حقق صادرات بقيمة 2,4 مليار دولار خلال أغسطس/ آب، بزيادة بلغت نسبتها 57% مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي.

وأشارت البيانات التي أوردتها وكالة الأناضول، أمس الأحد، إلى أن نسبة صادرات السيارات بلغت 12,8% من إجمالي الصادرات التركية الشهر الماضي.

وعلى صعيد البلدان المستوردة، حلت ألمانيا في المركز الأول بـ 311,2 مليون دولار، تلتها المملكة المتحدة بـ 297,4 مليون دولار، ثم فرنسا بـ 260 مليون دولار.

كان وزير التجارة، محمد موش، قد أعلن الخميس الماضي، أن صادرات بلاده سجلت أعلى مستوى لها على الإطلاق بوصولها إلى 18,9 مليار دولار في أغسطس/ آب، بزيادة سنوية تبلغ 52%، مضيفاً أنه «بهذا الزخم القوي في صادراتنا، تجاوزنا أداء ما قبل الجائحة». ولفت إلى أن الرقم يمثل أيضا ارتفاعا بنسبة 43% عن أغسطس/ آب 2019.

وفي ما يتعلق بالفترة من يناير/ كانون الثاني إلى أغسطس/ آب ككل، أوضح أن الصادرات ارتفعت بنسبة 37% على أساس سنوي إلى 140,2 مليار دولار، كما ترتفع الصادرات خلال الأشهر الثمانية بنسبة 20% عن الفترة نفسها من عام 2019.

(العربي الجديد، الأناضول)

سيارة رينو الجديدة نيو كليو التي تم تصنيعها في تركيا (الأناضول)

أسعار الغاز تهدد أوروبا بشتاء صعب

محطة غاز تابعة لشركة «غازبروم» الروسية (Getty)

لندن ـ العربي الجديد

تخشى أوروبا شتاءً صعباً، مع ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي إلى مستويات قياسية، مع إعادة فتح الاقتصادات وعودة الناس إلى مكاتبهم، ما يعزز الطلب في الوقت الذي تقل فيه الإمدادات. ويؤدي ذلك إلى تأجيج التضخم وزيادة المخاوف بشأن الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، من الأسمدة إلى الصلب، حتى أنّ صانعي الأغذية سيحتاجون إلى إبطاء وتيرة العمل في مصانعهم. وقال فرانشيسكو ستاراس، الرئيس التنفيذي لشركة المرافق الإيطالية العملاقة «إينيل» في مقابلة مع تليفزيون «بلومبيرغ» إن «ارتفاع أسعار الغاز اليوم يمثل مشكلة لأوروبا»، مضيفاً: «ما زالت الأسعار ترتفع رغم أننا في فصل الصيف، الذي يكون الطلب فيه عادة منخفضاً».

وأدى ارتفاع أسعار الطاقة بالفعل إلى زيادة التضخم الألماني، ليسجل أعلى مستوياته منذ عام 2008. وارتفعت الأسعار بنسبة 3,4% في أغسطس/ آب الماضي، وهو أعلى من معدل 2% الذي يستهدفه البنك المركزي الأوروبي لمنطقة اليورو. وقد تزداد الأمور سوءاً في ظلّ ارتفاع أسعار الكهرباء التي بلغت اليوم أعلى مستوياتها منذ عام 2008، وأقل بنحو 50 سنتاً فقط من أعلى مستوى سجلته على الإطلاق.

وقال ستاراس، إنّ من المرجح أن تصبح أسعار الغاز المرتفعة مشكلة بالنسبة إلى آسيا أيضاً.

الصين تخشى استثمارات التكنولوجيا

بكين ـ العربي الجديد

بدت الصين متخوفة من الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الشركات العاملة في قطاع التكنولوجيا، الأمر الذي دفع المسؤولين في شنغهاي، العاصمة المالية لثاني أكبر اقتصاد في العالم، إلى تعليق وسيلة استخدمتها الشركات العاملة في القطاع منذ عقود لجذب الاستثمارات.

ونقلت وكالة «بلومبيرغ» الأميركية عن مصادر وصفتها بالمطلعة قولها إنّ اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح في شنغهاي رفضت الطلبات التي تقدمت بها الشركات الناشئة مؤخراً، بهدف الحصول على إذن بضخ أموال أجنبية في الكيانات التابعة التي تأسست في أماكن، مثل جزر كايمان.

ويمثل الاستثمار المباشر الخارجي أحد الطرق الشائعة التي أنشأتها الشركات الصينية، بهدف جذب الاستثمار الأجنبي من خلال الإدراج في أسواق خارج البلاد.

وقالت المصادر إنه تم إبلاغ الشركات التي تواصلت مع اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح في شنغهاي بأن عملية الاستثمار بالخارج في هياكل كيانات تابعة قد توقفت، في حين أكد أحد المصادر أن التغييرات تتبع توجيهات صادرة من بكين.

وتتحرك الصين لسدّ الثغرات التنظيمية التي سمحت على مدار عقود لعملاقة التكنولوجيا، مثل: «علي بابا» و«تينسنت»، بتجنب القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي. واقترح المنظمون في يوليو/ تموز الماضي فرض قواعد تتطلب تقريباً من جميع الشركات التي تسعى للإدراج في الدول الأجنبية أن تخضع لمراجعة الأمن السيبراني.

وخضعت عمليات الإدراج بالخارج للتدقيق بعد أن مضت شركة «ديدي غلوبال إنك» المتخصصة في تشغيل منصات نقل الركاب في العالم قدماً في طرح أسهمها بالولايات المتحدة، على الرغم من اعتراض المسؤولين الذين يساورهم القلق بشأن تسرب البيانات والأمن القومي.

وأثارت الإجراءات الصارمة التي شنتها الصين مؤخراً على عدد كبير من شركات التكنولوجيا قلق المستثمرين عالمياً، مع صدور تحذيرات من لجنة الأوراق المالية والبورصات الأميركية، إذ تهدد هذه الإجراءات عدداً من الشركات المربحة بالنسبة لبنوك «وول ستريت» الأميركية التي ساعدت الشركات الصينية على جمع حوالي 78 مليار دولار من خلال مبيعات الأسهم لأول مرة في الولايات المتحدة خلال العقد الماضي. كما أنّ التغييرات الطارئة تزيد من مخاوف المشاكل بين الصين والولايات المتحدة في مجالات حساسة مثل التكنولوجيا.

شركة «علي بابا» تعرضت لضغوط حكومية للحدّ من نفوذها (Getty)

رؤية

دعم الخبز في مصر ... مبررات ومغالطات

عصام شعبان

منتصف العام الماضي 2020، أصدر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء المصري، بياناً ينفي نية الحكومة رفع أسعار الخبز. التكذيب الذي نشرته الصحف حينها، كان صدى لنقاشات ودراسات حول تخفيض الدعم، ويرتبط باستكمال تنفيذ تعهدات قدمتها مصر لصندوق النقد الدولي عام 2016 ضمن خطة إصلاح اقتصادي كشرط لاقتراض 12 مليار دولار.

تتخذ قضية دعم الخبز حساسية شديدة نظرا لنتائج تمس الفئات الأكثر فقرا، منها ارتفاع نسبة من يفتقدون الأمن الغذائي، خصوصاً مع ارتفاع مستويات أسعار السلع الغذائية وعدم تناسبها مع أجور شرائح كبيرة من العاملين منخفضي الدخل، وبالتالي سيزيد عدد غير القادرين على تأمين احتياجاتهم اليومية من الطعام، وإذ أخذنا في الاعتبار كون الخبز أحد عناصر السلة الغذائية الرئيسية في مصر فإن الخلل قائم لا محالة، بينما فرضية الحكومة تؤكد على عدم تضرر متلقي الدعم، كما أكدت من قبل أنه لا مساس بسعر رغيف الخبز.

خلال 2014 طبقت الحكومة نظام البطاقات التموينية الذكية، وبيع الدقيق للمخابز بسعر السوق، مع تعهد الحكومة بتحمل فارق تكلفة إنتاج الخبز، كما حددت حصة للمستفيدين، بمقدار 5 أرغفة للفرد، وعلى جانب آخر شددت الرقابة على المخابز.

كانت الخطوات السابقة، ضمن رؤية ومخططات حكومات ثورة يناير لمواجهة مشكلة الخبز، والتي نسبت فيما بعد لحكومات تالية، استطاعت تلك الإجراءات إلى حد بعيد الحد من أوجه الفساد والسوق السوداء للدقيق والخبز، وخلقت قاعدة بيانات مهمة تساعد متخذ القرار. لكن ذلك لم يلغ تضرر بعض الفئات منها، فتحرير سعر الدقيق أثر على أسعار المخبوزات عموما، ولم تكن لدى البعض بطاقات تموينية، ولم يستطع فقراء العمال المرتحلين في المحافظات الحصول على الخبز، وأدى تحديد حصص الخبز وعدد الأفراد وعدم إمكانية إضافة المواليد الجدد إلى البطاقات التموينية إلى لجوء بعض الأسر لشراء الخبز بأسعار السوق، مما زاد تكلفة سلة السلع الغذائية.

تحت شعار صحيح «وصول الدعم إلى مستحقيه والفئات الأكثر فقرا» شهدت الأعوام التالية على 2014 تخفيض عدد متلقي الدعم عن طريق تنقية جداول المستفيدين، واستبعاد من يزيد راتبه عن 1500 جنيه، ومعاشه عن 1200 جنيه، وهو ما أدى إلى حذف 10 ملايين شخص حسب تصريحات وزير التموين المصري، ثم عادت الحكومة في 2021 إلى الوعد برفع الحد الأعلى للمستفيد من دعم الخبز إلى 2400 جنيه للرواتب و1500 جنيه للمعاشات.

في النهاية، تضاءل عدد المستفيدين من الدعم، بينما ارتبطت زيادة بند دعم الخبز بمتغيرات منها قرار الحكومة بتحرير سعر صرف الجنيه أمام الدولار عام 2016، وارتفاع في أسعار القمح عالميا، لكن في النهاية ليس صحيحاً أن الدعم زاد للمستحقين، بل تقلص وقل عدد المستفيدين منه ضمن خطط تخفيض مخصصات دعم السلع والخدمات والرعاية الاجتماعية.

هناك شكل آخر من تخفيض الدعم الموجه للخبز، حيث خفضت الحكومة وزن الرغيف على ثلاث مراحل، المرة الأولى في العام 2014 من 130 غراماً إلى 120 غراماً بالتزامن مع تحرير سعر الدقيق، وزيادة أسعار المحروقات، وعام 2016 مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي ليصل إلى 110 غرامات، وخفض في أغسطس/ آب 2020 إلى 90 غراماً، وهذه المراحل هي بمثابة رفع للسعر، وتخفيض للدعم، على عكس ما يروج عن زيادتها أو ثبات سعر الخبز.

وحسب بيانات رسمية، انخفضت واردات مصر من القمح خلال إبريل/ نيسان الماضي بقيمة 20 مليون دولار، كما انخفضت قيمة واردات هيئة السلع التموينية من القمح ما يقارب 97 مليون دولار تقريبًا خلال 2019، ورغم ذلك تخطط الحكومة لرفع سعر الخبز، صحيح لم تحدد الحكومة خطط الأسعار الجديدة إلى الآن، والبعض يقترح إعادة توزيع بنود الدعم، لكن ذلك لا ينفي أثر القرار إذا طبق، بينما يطرح خيار استبدال الخبز المدعم بالدعم النقدي، وهو ما يتأثر بمعدلات التضخم بالضرورة.

من بين مبررات الحكومة لتخفيض الدعم، أنه يسبب عجز الموازنة، لكن الأمر لا يخلو من مغالطة هنا، لأن عجز الموازنة له أسباب عديدة، ولا يشكل الخبز فيها نسبة مؤثرة قياسا ببنود أخرى، وفي النهاية فإن معالجة أزمة عجز الموازنة ليس علاجا لخلل الاقتصاد المصري، المتمثل في ضعف الموارد، وغياب فريضة الاكتفاء الذاتي من السلع، ومحدودية القدرات الإنتاجية، وهي أزمة إدارة للاقتصاد، وخطأ في التوجهات والسياسات الاقتصادية، ومنها الاستمرار في الاقتراض، والتركيز في الإنفاق على قطاعات غير منتجة، تلتهم القروض وفوائد سدادها 33 بالمائة من الموازنة، بينما بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية يبلغ 19 بالمائة في الموازنة، ويبلغ دعم السلع ورغيف الخبز 108 مليارات جنيه في الموازنة الحالية، يستفيد منه 70 مليون مواطن، فما حصيلة كل مواطن من الدعم السلعي أو الخبز، في المقابل، كيف تثقل الديون والقروض وفوائدها الموازنة؟

كما يُعتبر المواطنون ممولي الخزانة العامة من خلال الضرائب بنسبة تتجاوز 70 بالمائة، وكانت أحد منطلقات السياسة المالية للحكومة منذ العام 2016 زيادة الموارد عبر توسيع قاعدة الإيرادات الضريبية، وفعليا تصاعدت الحصيلة الضريبية سنويا منذ 2014، وكان المواطنون بمختلف شرائحهم الطبقية، ومن بينهم الفقراء ممولو الموازنة عبر مختلف أنواع الضرائب، وفي السياق يبرر البعض تخفيض الدعم بأن الفقراء لا يدفعون ضرائب ويلتهمون الموازنة، وهي مغالطة أخرى، لأن الفقراء يدفعون كغيرهم رسوم الخدمات وتكلفتها، وهي في ارتفاع متزايد، غير أنهم مستهلكون، وكل مستهلك مساهم في الضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع والخدمات، بما فيها عوائد ضريبة القيمة المضافة، والتي تتوقع وزارة المالية أن تصل خلال 2021-2022 إلى ما يتجاوز 449 مليار جنيه (الدولار= 15,70 جنيهاً)، بينما تقارب موارد الضرائب المتوقعة نهاية العام تريليون جنيه حسب بيانات وزارة المالية.